الفصل الثامن/ أدلة الأثبات في التدقيق

أولاً: مفهوم أدلة الأثبات

يعتبر الحصول على أدلة الأثبات المعيار الثالث من معايير العمل الميداني ومن خلال حصوله على أدلة الأثبات يتمكن المدقق من إعطاء رأيه بالقوائم المالية ويقصد **بأدلة الأثبات**(المعلومات التي يتم الحصول عليها من اقع القوائم المالية التي يتم تدقيقها والمعلومات الإضافية التي يتم الحصول عليها من الإدارة أو جهات خارجية وترتبط بالقوائم المالية ومن خلال هذه المعلومات يستطيع المدقق الوصول إلى حكم حول دلالة القوائم المالية ومدى تمثيلها بشكل عادل للمركز المالي ونتائج الأعمال).

من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن هناك نوعين من أدلة الأثبات

١. الأدلة التي يتم الحصول عليها من واقع المستندات والسجلات والتقارير.
٢. الأدلة التي يتم الحصول عليها من الإدارة أو وجهات خارجية مثل الشهادات أو المصادقات.

ثانياً:العوامل المؤثرة على كفاية أدلة الأثبات

هي العوامل التي تؤثر على عدد أو كمية الأدلة التي يحصل عليها المدقق وهناك عوامل عديدة منها:

١. درجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية: فإذا كان النظام كفوء يمكن الاكتفاء بعدد قليل من الأدلة والعكس صحيح أذا كان النظام غير كفوء.
٢. الهدف من التدقيق: إذا كان الهدف لأبداء الرأي فأن عدد الأدلة يختلف فيما إذا كان الهدف اكتشاف الأخطاء والغش.
٣. درجة أهمية أو مادية النشاط الخاضع للتدقيق: حيث تتناسب درجة الأهمية بشكل طردي مع عدد الأدلة.
٤. درجة المخاطر المرتبطة بالنشاط فكلما كان النشاط يحتوي على مخاطر كلما زادت عدد الأدلة والعكس صحيح.
٥. الجانب الاقتصادي: يمكن أن يؤثر مدخل الكلفة والمنفعة على عدد الأدلة التي يتم الحصول عليها.

٦. حجم المجتمع والعينة: يمكن أن تؤثر على عدد الأدلة.

٧. درجة كفاءة المدقق وخبرته في العمل يمكن أن تؤثر على عدد الأدلة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على كفاءة وجودة أدلة الأثبات

أي العوام التي تؤثر على حجة الدليل ومدى اقتناع المدقق بتلك الحجة ومن العوامل المؤثرة على جودة الأدلة:

١. استقلالية الدليل وموضوعيته

يمكن ترتيب الأدلة حسب كفاءتها استنادا إلي استقلاليتها كما يلي:

أ- الدليل الذي يحصل عليه المدقق بنفسه.

ب- الدليل الذي يحصل عليه المدقق من جهة خارجية ويستلمها بنفسه مثل المصادقات.

ت- الأدلة التي نشأت من جهة خارجية ويحتفظ بها داخل المشروع مثل مستند الشراء.

ث- الأدلة التي نشأت داخل المشروع ويحتفظ بها داخل المشروع مثل مستند البيع.

٢. وقت الحصول على الدليل: اذا تم الحصول على الدليل في الوقت المناسب فأنه يكون أكثر كفاءة من الدليل الذي يحصل عليه بشكل متأخر.

٣. درجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية: من العوامل المؤثرة على كفاءة الأدلة الداخلية نظام الرقابة.

٤. طبيعة الدليل وارتباطه المباشر أو غير المباشر بالنشاط موضع التدقيق.

٥. أسلوب الحصول على الدليل فإذا تم الحصول على الدليل من قبل المدقق بنفسه يمكن أن يكون أكثر كفاءة من الأدلة التي تتدخل بها الإدارة.

٦. درجة الثقة بالجهة التي تقدم الدليل وكقاعدة عامة الجهات الخارجية أكثر ثقة من الجهات الداخلية والجهات الرسمية أكثر ثقة من الجهات غير الرسمية.

٧. درجة كفاءة المدقق وخبرته يمكن أن يكون عامل مؤثر على كفاءة الدليل.

رابعاً: أنواع أدلة الإثبات

يمكن تصنيف أدلة الإثبات استنادا إلى الوسائل والإجراءات الخاصة بالتدقيق المرتبطة بها إلى الأنواع الآتية:

١. **الجرد:** ونعني به عملية العد والوزن والقياس والمشاهدة ومطابقة ذلك مع السجلات يعتبر الجرد دليل الإثبات على الوجود الفعلي للأصول (الموجودات).

٢. **الفحص المستندي:** أي فحص المستندات من الجوانب الشكلية والقانونية والمحاسبية والحسابية ويمكن من خلال المستندات أثبات الملكية أو تعتبر دليل على حدوث العمليات.

٣. **الفحص الحسابي:** أي فحص السجلات التقارير المرتبطة بها ومن خلال فحص السجلات يمكن الوصول إلى دليل أثبات حول تكامل تسجيل العمليات في السجلات.

٤. **التأييدات (المصادقات):** التي يتم الحصول عليها من جهات خارجية ويمكن أن تكون التأييدات على ثلاثة أنواع:

أ- **التأييدات الموجبة:** أي يتم أثبات الرصيد الموجود في السجلات ويطلب من الجهات الخارجية تأييد صحة أو خطأ الرصيد.

ب- **التأييدات على شكل فراغ:** أي يرُسل كتاب التأييد إلى الجهة الخارجية بدون أثبات الرصيد ويطلب من الجهة الخارجية أن تضع الرصيد الظاهر في سجلاتها في الفراغ الموجود بالكتاب فإرساله إلى المدقق.

ت- **التأييدات السالبة:** يثبت الرصيد في كتاب التأييد ويطلب من الجهة الخارجية إرسال الرد في حالة عدم صحة الرصيد فقط ويعتبر هذا النوع أضعف الوسائل في التأييدات ولا يمكن أتباعها إذا كانت الأرصدة مهمة أو نظام الرقابة الداخلية ضعيف ومن خلال التأييدات يتم الحصول على دليل أثبات حول صحة العمليات المسجلة في السجلات.

٥. **الشهادات:** وهي المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة أو من جهات خارجية للتأكد من حدوث واقعة معينة ومن خلال هذه الشهادات يمكن أيضاً أثبات الملكية أي دليل على الحقوق والالتزامات.

٦. **المشاهدة(الملاحظة):** ويعتمد هذا الأسلوب على ملاحظات المدقق ومتابعته لسير الأعمال.

٧. **الاحتساب:** أي أعادة احتساب عمليات الضرب أو الجمع... الخ للتأكد من صحتها.

٨. **أعادة التشغيل:** أي أعادة طريقة الاحتساب التي قام بها المحاسب بالنسبة للمخصصات أو الاهتلاك أو غير ذلك من العمليات الأخرى.

٩. **الاستفسار:** ويتم بشكل شفهي أو بشكل تحريري من جهات داخلية أو خارجية.

١٠. **الفحص التحليلي:** أي استخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية أو التحليل الأفقي أو العمودي وغيرها من الوسائل الأخرى ويعتبر الفحص التحليلي إلزاميا عند مرحلة التخطيط وأعداد التقرير واختياريا عند مرحلة التنفيذ ومن خلال الفحص التحليلي يمكن الحصول على بعض الأدلة حول استمرارية المشروع أو عدم استمرارية.

أن الأدلة السابقة يمكن أن توصل المدقق إلى قناعه في مدى صحة تأكيدات الإدارة وترتبط تلك التأكيدات بالحدوث والوجود والاكتمال والحد الفاصل وصحة العمليات والحقوق والالتزامات والعرض والإفصاح.

أسئلة الفصل الثامن

س١/أختر الإجابة الصحيحة لكل مايأتي:

١. إذا أراد المدقق أن يتحقق من أن جميع الحسابات الظاهرة في القوائم المالية قد تم تسجيلها من أن جميع الحسابات الظاهرة في القوائم المالية قد تم تسجيلها بقيمها الصحيحة وحسب معايير المحاسبة الدولية فأنه يقوم بالتحقق من:.

أ- العرض والإفصاح
ت- الحقوق والالتزامات
ب- الوجود والحدوث
ث- التقديم والتوزيع

٢. عند احتساب المدقق نسبة مجمل الربح ومقارنتها مع الفترة السابقة فأن هذا النوع من الأدلة يعتبر:.

أ- فحص مادي فعلي
ت- ملاحظة
ب- احتساب
ث- استفسار

٣. أي الأهداف الآتية يتحقق بشكل أساس عند قيام المدقق بأجراء تدقيق من الأعلى إلى الأسفل أي من القوائم المالية إلى المستندات:.

أ- الملكية
ت- الحدوث
ب- الوجود
ث- الاكتمال

٤. أي الأدلة الآتية أقل كفاءة:.

أ- إجراءات عد المخزون بحضور المدقق

ب- كشف البنك الذي تم الحصول عليه من العميل

ت- أوامر الشراء

ث- الاستفسار من محامي الشركة حول بعض القضايا

٥. أي الأدلة الآتية أكثر كفاءة:-

أ- تأييدات الذمم الدائنة المرسلة بأشراف المدقق والمستلمة من قبل مباشرة

ب- فاتورة المبيعات المرقمة والمؤيدة بمستند استلام

ت- شيك مسلم من قبل شركة مع إيصال استلامه

ث- ورقة عمل محضرة من قبل المدير المالي للشركة

٦. يحصل المدقق من مصادر مختلفة مثل ١- الأدلة التي يحصل عليها بنفسه مباشرةٍ ٢- الأدلة التي يحصل عليها المدقق مباشرةٍ من مصدر خارجي٣- الأدلة التي يحصل عليها من المنشأة نشأت داخلها٤. الأدلة التي يحصل عليها المدقق من المنشأة ونشأت خارجها

أن ترتيب هذه الأدلة حسب درجة مصداقيتها هو:-

أ- ٢، ١، ٤، ٣

ب- ٢، ١، ٣، ٤

ت- ١، ٢، ٣، ٤

ث- ١، ٢، ٤، ٣

٧. في أي الحالات الآتية لا يفضل استخدام المصادقات السلبية:-

أ- أرصدة الذمم المدينة مادية نسبياً

ب- أرصدة الذمم المدينة غير مادية نسبياً

ت- نظام الرقابة الداخلية ضعيف

ث- أ+ت

٨. أي الحالات الآتية لا تستخدم في المصادقات:-

أ- التحقق من أرصدة الذمم الدائنة

ب- التحقق من أرصدة الذمم المدينة

ت- التحقق من قوة نظام الرقابة الداخلية

ث- التحقق من ملكية الأوراق المالية

٩. إذا تم التأكد من صحة أوراق القبض ووجود هذه الأوراق في خزينة الشركة أن أجراء التدقيق هذا يسمى:-

أ- الفحص المستندي

ب- الفحص الحسابي

ت- الجرد

ث- المصادقات

١٠. تعتبر المصادقات التي ترسل إلى الجهات المدينة أكثر كفاءة من المصادقات التي ترسل إلى الجهات الدائنة وذلك بسبب:-

أ- استقلالية الجهات المدينة

ب- موضوعية المصادقات

ت- نوعية الأخطاء التي تكتشف للمصادقات المدنية أكبر من الأخطاء التي تكتشف بالمصادقات الدائنة

ث- وقت الحصول على التأييدات